واشنطن تسحب اعتراضها على المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة

الرئاسة الفلسطينية : الموقف الأمريكي من المستوطنات «باطل ومرفوض»

مستوطنون من إسرائيل ينظرون إلى الأراضي الفلسطينية

مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية

- السفارة الأمريكية تحذر من السفر إلى القدس والضفة وغزة
- منظمة التحرير: سنتحرك قانونياً ضد دعم واشنطن للمستوطنات
- الأردن يحذر من خطورة تغير الموقف الأمريكي
- روسيا: تأييد أمريكا للمستوطنات ضربة لعملية السلام
- أبو الغيط: القانون الدولي لا تحدده دولة واحدة
- الأمم المتحدة: المستوطنات الإسرائيلية لا تزال غير قانونية
- مركز حقوقي يطالب «الجنائية الدولية» بإدراج ترامب كشريك بجريمة الاستيطان

عواصم – «وكالات» : سحبت الحكومة الأمريكية الإثنين، اعتراضها القانوني على المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية، والمخالفة للقانون الدولي، وهو موقف كانت تتبناه واشنطن منذ 4 عقود، وأصبح إنهاؤه يصعب من جهود إحلال السلام بالمنطقة.

وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في مؤتمر صحافي: «ليس صحيحاً أن إقامة مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية، غير متوافق مع القانون الدولي».

وأضاف «بعد دراسة جميع جوانب النقاش القانوني بعناية، نوافق هذه الإدارة على إن إنشاء مستوطنات مدنية إسرائيلية في الضفة الغربية، لا يتعارض في حد ذاته مع القانون الدولي».

كما حذرت السفارة الأمريكية في القدس الإثنين، الأمريكيين من السفر إلى القدس، والضفة الغربية، وغزة، وذلك بعد وقت قصير من إعلان وزير الخارجية مايك بومبيو تخفيف واشنطن موقفها من المستوطنات الإسرائيلية.

وقالت السفارة في بيان: «تنصح السفارة الأمريكية الأمريكيين الموجودين في الداخل، أو الذين يدرسون السفر إلى، أو عبر القدس، والضفة الغربية، وغزة التحلي بدرجة كبيرة من اليقظة، واتخاذ الخطوات الملائمة لزيادة الوعي الأمني، في ضوء الموقف الراهن».

وأضافت السفارة «قد يستهدف الأفراد أو الجماعات المعارضة لإعلان وزير الخارجية الأخير منشآت الحكومة الأمريكية والمصالح الخاصة الأمريكية والمواطنين الأمريكيين».

من جهتها قالت الرئاسة الفلسطينية مساء الإثنين، إن الموقف الأمريكي من المستوطنات الإسرائيلية «باطل، ومرفوض، ومدان، ويتعارض كلياً مع القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية».

وقال المتحدث باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة لوكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية، إن «إعلان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، أن المستوطنات الإسرائيلية لا تخالف القانون الدولي، يتعارض كلياً مع القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية الرافضة للاستيطان، وقرارات مجلس الأمن خاصة القرار رقم 2334».

وأكد أبو ردينة أن الإدارة الأمريكية «غير مؤهلة أو مخولة بإلغاء قرارات الشرعية الدولية، ولا يحق لها أن تعطي أي شرعية للاستيطان الإسرائيلي».

وقال أبو ردينة: «في الوقت الذي نرفض فيه الرئاسة هذه التصريحات وما سبقها من قرارات حول القدس، فإنها تطالب دول العالم برفضها وإدانتها لأنها غير قانونية، وتهدد السلم والأمن الدوليين».

وأضاف أبو ردينة، أن «الإدارة الأمريكية فقدت تماماً كل مصداقية، ولم يعد لها أي دور في عملية السلام، وتحمل الإدارة الأمريكية المسؤولية الكاملة عن أي تداعيات لهذا الموقف الخطير».

من جهة أخرى أعلنت مسؤولة في منظمة التحرير الفلسطينية أمس الثلاثاء أن القيادة الفلسطينية ستتحرك عبر جميع السبل القانونية والسياسية المتاحة لمواجهة إعلان الإدارة الأمريكية دعم بناء مستوطنات إسرائيل.

واستهجنت عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة حنان عشراوي، في بيان صحفي أمس، إعلان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو اعتبار الاستيطان لا يخرق القانون الدولي، مؤكدة أن هذه التصريحات ليس لها أية صلاحية قانونية.

وقالت عشراوي «لا يحق للولايات المتحدة إعادة كتابة القانون الدولي وتشويه النظام الدولي القائم على القواعد والأسس بناءً على ميولها الأيديولوجية المشوّهة».

وأضافت: «تشكل المستوطنات الإسرائيلية انتهاكاً خطيراً وصارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، كما أنها تعد جريمة حرب وفقاً لنظام روما الأساسي، وهذه حقائق ومسلمات لا يمكن لواشنطن تغييرها أو محوها».

واعتبرت عشراوي أن «هذا الإعلان يؤكد من جديد إن إدارة (الرئيس دونالد) ترامب تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، كما أنها داعم وشريك في الجرائم الإسرائيلية وتوفر غطاءً سياسياً لانتهاكات دولة الاحتلال المتصاعدة».

من جهته ، صرح المندوب الفلسطيني الدائم لدى الأمم المتحدة رياض منصور، بأنه بدأ بمشاورات مع أعضاء مجلس الأمن، بدءاً بالعضو العربي في المجلس دولة الكويت، لحشد المواقف الدولية للتصدي للإعلان الأمريكي «غير القانوني» بشأن المستوطنات.

وذكر منصور، في بيان، أن مجلس الأمن سيعقد جلسة غداً الأربعاء، حول القضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن الموقف الأمريكي «المنافي للقانون والشرعية الدولية» سيكون محور النقاش في هذا الاجتماع.

من جانب آخر أكد وزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني أيمن الصفدي، الإثنين، الموقف المملكة الثابت والراسخ في إدانة المستوطنات الإسرائيلية ورفضها، باعتبارها خرقا للقانون الدولي، حسب ما نقلت «الراي» الأردنية.

وقال الصفدي إن «المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة خرق للقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن 2334»، وأضاف أن «المستوطنات إجراء أحادي مدان مرفوض يقتل حل الدولتين، ويقوض فرص تحقيق السلام الشامل في المنطقة».

وحذر الصفدي من خطورة تغيير الولايات المتحدة موقفها من المستوطنات وأثره على جهود السلام، في وقت تواجه فيه العملية السلمية تحديات غير مسبوقة بسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تقتل كل فرص حل الصراع.

من جهة أخرى قالت وزارة الخارجية الروسية، أمس الثلاثاء، إن القرار الأمريكي بدعم حق إسرائيل في بناء مستوطنات يهودية على الأراضي المحتلة، يقوض الأساس القانوني لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وأعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أمس الأول الإثنين، تخلي واشنطن عن سياسة تنتهجها منذ أربعة عقود وتفيد بأن هذه المستوطنات «لا تتسق مع القانون الدولي».

وأدانت وزارة الخارجية الروسية هذا التغيير في بيان أصدرته اليوم الثلاثاء، وحذرت فيه من أن هذه الخطوة ستزيد التوتر في المنطقة.

وأضاف البيان أن موقف روسيا هو أن المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية غير قانونية وتتعارض مع القانون الدولي.

كما أدان الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، بأشد العبارات البيان الذي أعلنه وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، أمس بشأن أن بلاده لم تعد تعتبر المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية مخالفة للقانون الدولي.

وحذر الأمين العام للجامعة العربية من أن هذا «التغيير المؤسف في الموقف الأمريكي من شأنه أن يدفع جحافل المستوطنين الإسرائيليين إلى ممارسة المزيد من العنف والوحشية ضد السكان الفلسطينيين، كما أنه يقوض أي احتمال ولو ضئيل لتحقيق السلام العادل القائم على إنهاء الاحتلال في المستقبل القريب».

وأكد أبو الغيط أن «القانون الدولي بصيغه المجتمع الدولي كله وليس دولة واحدة مهما بلغت أهميتها»، مشدداً على أن «الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية يظل احتلالاً بدينه العالم أجمع، وأن الاستيطان يظل استيطاناً باطلاً من الناحية القانونية وعاراً على من يمارسه أو يؤيده من الزاوية الأخلاقية، بغض النظر عن أية مساع حثيثة تتم بهدف تجميل ذلك الاحتلال القبيح».

وأعرب أبو الغيط عن انزعاجه الشديد حيال «الاستخفاف بمبدأ قانوني مستقر نص عليه القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي– وبالذات اتفاقية جنيف الرابعة– الذي يحظر على القوة القائمة بالاحتلال نقل سكانها إلى الأراضي الواقعة تحت احتلالها».

وأكد أن «تغيير الولايات المتحدة لموقفها يضرب ما تبقى من شرعيتها الأخلاقية في هذا الموضوع، ويخصم تماماً من مصداقيتها كقوة عالمية يفترض أن تحترم القانون وأن تعمل على تنفيذه».

من جهة أخرى عاود مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أمس الثلاثاء، التأكيد على موقفه المعلن منذ فترة طويلة بأن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثل انتهاكاً للقانون الدولي، رافضاً بالتالي موقف الإدارة الأمريكية المعدل في هذا الصدد.

وقال المتحدث باسم المكتب روبرت كولفيل في إفادة صحافية بجنيف، إن «تغير الموقف السياسي لدولة لا يعدل القانون الدولي القائم ولا تفسير محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن له».

من جهتها، أكدت منظمة العفو الدولية، أن الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية ينتهك القانون الدولي ويرقى لمستوى جرائم الحرب.

واستنكرت المنظمة إعلان الولايات المتحدة أنها «لم تعد ترى في بناء المستوطنات في الضفة الغربية انتهاكا للقانون الدولي».

وقالت المنظمة، على حسابها على موقع تويتر: «الحكومة الأمريكية أعلنت لبقية العالم أنها تعتقد أن الولايات المتحدة وإسرائيل فوق القانون، وأن إسرائيل يمكنها أن تستمر في انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين، وأن الولايات المتحدة ستدعمها بقوة في ذلك».

وأضافت «إعلان الليلة الماضية لا وألن يغير القانون شديد الوضوح، بناء وتجهيز المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ينتهك القانون دولي ويرقى إلى مستوى جرائم الحرب».

وكانت الولايات المتحدة قد أيدت فعلياً أمس الإثنين، حق إسرائيل في بناء مستوطنات يهودية في الضفة الغربية المحتلة، بتخليها عن موقفها القائم منذ أربعة عقود بأنها «لا تتسق مع القانون الدولي».

من ناحيته طالب مركز حقوقي فلسطيني، أمس الثلاثاء، المحكمة الجنائية الدولية، بإدراج اسم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، كشريك في جريمة الاستيطان، بعد الإعلان الأمريكي عن اعتبار المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ليست مخالفة للقانون الدولي.

وقال مركز «حماية»، لحقوق الإنسان في بيان له، «نطالب المحكمة الجنائية الدولية بإدراج الرئيس الأمريكي ترامب، ضمن المتهمين بالاشتراك في جريمة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة في الملفات المحالة لها بخصوص جريمة الاستيطان».

وأضاف المركز، أن «الدول السامية الأطراف في اتفاقيات جنيف مدعوة لإدانة الموقف الأمريكي، والعمل على إلزام الولايات المتحدة بالاتفاقيات».

مطالبا الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعقد جلسة طارئة لإدانة الموقف الأمريكي الجديد، باعتباره انقلابا على قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، وتهديدا للأمن والسلم الدوليين.

ودعت المركز، السلطة الفلسطينية للتوجه العاجل للجمعية العامة للأمم المتحدة، لإدانة الاعلان الأمريكي وإفراغه من أية شرعية أو مضمون، واتخاذ اجراءات لمواجهته.

وتابع المركز، أن «التصريحات غير المسؤولة لوزير الخارجية الأمريكي، وموقف إدارة ترامب المنحازة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، لا تغير شيئا من الواقع القانوني لتجريم الاستيطان واعتباره مخالفة جسيمة لأحكام القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة المتتابعة، وان استمراره في الأراضي الفلسطينية هو جريمة حرب».

تحدث في الجلسة الافتتاحية لمجموعة العشرين وأفريقيا

السيسي: ألمانيا شريك إستراتيجي موثوق

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

برلين – «وكالات» : قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أمس الثلاثاء، إن الجانب الألماني، بما لديه من خبرات، يصبح شريكا استراتيجيا موثوقا على أصعدة متعددة.

وقال السيسي أمس في الجلسة الافتتاحية غير الرسمية للاستثمار بأفريقيا في قمة مجموعة العشرين وأفريقيا المنعقدة في ألمانيا، إن التقييم الأمني للعلاقات المصرية الألمانية يجعلها مثالا يحتذى به للتنسيق والتشاور السياسي لبناء الشراكات الاقتصادية والتجارية القائمة على المصالح والمنفعة المتبادلة، فمن ناحية توفر مصر فرصا استثمارية هائلة بفضل ما تحقق من نتائج مشهود بها على صعيد الإصلاح الاقتصادي، إضافة لما توفره من بوابة للنفاذ إلى قارات ومناطق أخرى.

وأضاف «تأسيسا على ما تقدم فهناك العديد من التجارب الناجحة التي تحققت، ويمكن الاسترشاد بها، لتكون حافزا لمزيد من الشركات لتوجيه استثماراتها للدول الأفريقية، وتضيف للتاريخ الطويل للترابط القائم بين القارتين الأوروبية والإفريقية، والتي تشكل الاستثمارات الألمانية ركنا أساسيا منه».

وأشار السيسي إلى المبادرة الألمانية لإنشاء صندوق لتشجيع الاستثمار بأفريقيا، معتبرا أنه تطور مهم نحو تحقيق الغايات المشتركة.

وانطلقت اجتماعات قمة العشرين التي تبحث سبل تنمية قارة أفريقيا في العاصمة الألمانية برلين اليوم، بمشاركة الرئيس المصري، رئيس الاتحاد الأفريقي في دورته الحالية.

وتهدف قمة العشرين-أفريقيا إلى دعم التعاون الاقتصادي بين أفريقيا ودول مجموعة العشرين، عبر مشاريع مشتركة تسهم في تسريع وتيرة نمو القارة السمراء، وهي المبادرة التي أطلقتها ألمانيا الاتحادية في 2017، عند رئاستها لمجموعة العشرين، لدعم التنمية في البلدان الأفريقية وجذب الاستثمارات إليها.

لبنان.. العدالة لا العفو العام

عون: الحكومة القادمة من وزراء تكنوقراط وممثلين عن الحراك

بيروت – «وكالات» : قال رئيس الجمهورية اللبنانية، ميشال عون، إن الحكومة الجديدة ستضم ممثلين عن مختلف المكونات السياسية ووزراء تكنوقراط، إضافة إلى ممثلين عن الحراك الشعبي.

وتابع عون بحسب ما نقلته الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية، أنه «يواصل جهوده واتصالاته لتشكيل حكومة جديدة يتوافر لها الغطاء السياسي اللازم وتضم ممثلين عن مختلف المكونات السياسية في البلاد ووزراء تكنوقراط من ذوي الاختصاص والكفاءة والسمعة الطيبة، إضافة إلى ممثلين عن الحراك الشعبي».

وقال الرئيس عون أمام المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان، يان كوبيتش، الذي استقبله قبل ظهر أمس الثلاثاء في قصر بعبدا إنه «سيحدد موعدا للاستشارات النيابية الملزمة، فور انتهاء المشاورات التي يجريها مع القيادات السياسية المعنية بتشكيل الحكومة، والتي تهدف إلى إزالة العقبات أمام هذا التشكيل وتسهيل مهمة الرئيس المكلف منعا لحصول فراغ حكومي في البلاد».

وشدد الرئيس عون خلال اللقاء الذي حضره وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية سليم جريصاتي، على «أن الأوضاع الاقتصادية والمالية قيد المراقبة وتتم معالجتها تدريجاً، وآخر ما تحقق في هذا الإطار إعادة العمل إلى المصارف بالتنسيق مع مصرف لبنان وبعد توفير الأمن اللازم للعاملين فيها».

من ناحية أخرى على وقع الاحتجاجات في بيروت، خرج المجلس النيابي عن الخدمة أمس الثلاثاء أيضا بإرادة الشارع، في صراع بين المحتجين وبين سلطة الفساد التي أدت بلبنان إلى الانهيار الاقتصادي والاجتماعي.

شوارع العاصمة اللبنانية شهدت منذ ساعات الصباح الباكر تمددا لتحركات المواطنين لمنع النواب من الوصول إلى البرلمان، والسبب هو محاولة «السلطة» تمرير مشروع قانون باسم العفو العام عن السجناء والمطلوبين في قضايا مخدرات ومتشددين وغيرهم من الموقوفين في السجون منذ نحو 20 عاما. وفي القانون المقترح أيضا يحاول عدد من النواب تمرير بند يحمي الفاسدين والمسؤولين عن الهدر المالي والسرقات التي طالت مال الدولة اللبنانية وخزينتها.

من مظاهرات لبنان

عند الخامسة صباحاً انطلق عدد من الشبان إلى شوارع وسط بيروت تحضيرا لإغلاق الطرق، وبعدها بساعتين اكتملت التحضيرات مع وصول آلاف الشبان إلى نقاط محددة مسبقا لإغلاق كافة الطرق المؤدية إلى المجلس النيابي، وهو ما استدعى تدخلا في البداية من القوى الأمنية لفتح الطرق.

لكن اللافت اليوم أن نواب ميليشيات حزب الله وحلفائهم من نواب التيار الوطني الحر «العونيين»، وحركة أمل كانوا الأكثر تشدداً في مواجهة المحتجين للوصول إلى البرلمان، لقناعتهم بضرورة تمرير مشروع قانون العفو العام، حيث أطلق مرافقو أحد «الوزراء أو النواب» الرصاص فوق رؤوس المحتجين لإبعادهم عن طريقهم، فيما حاولوا دهسهم بسياراتهم أيضاً.

ولكن ما هو الخلاف الفعلي على القانون؟ السلطات لم تستمع منذ 35 يوما لصوت المتظاهرين الذين يطالبون باستشارات نيابية ملزمة لتكليف رئيس للحكومة وتشكيلها ببرنامج لديه نقطة رئيسية هي إجراء انتخابات نيابية بعد ستة أشهر على قانون جديد، يليها انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وحكومة جديدة تقود لبنان في أزمته الاقتصادية والسياسية وتحاول إخراجه من الانهيار.

لكن هذه الأيام التي طالت لأكثر من شهر أظهرت أن حزب الله وحلفاءه في السلطة يرفضون التخلي لأصحاب الاختصاص لإدارة البلد ويحاولون إعادة انتاج الحكومة نفسها برئاسة سعد الحريري لما يمكنه أن يمنع عن بعضهم العقوبات مستقبلا، ويعملون منذ الأيام الأولى لـ«الثورة» على تهديد المحتجين وتوجيه الاتهامات لهم بالعمل لصالح سفارات عربية وأجنبية.